

Distr.: General
23 December 2019
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في العراق

تقرير الأمين العام

موجز

هذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وبوجه أعم، عن حالة الأطفال المتضررين بالنزاع خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2015 إلى 31 تموز/يوليه 2019.

ويتضمن التقرير سردا لاتجاهات وأنماط تبعث على القلق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما الأعداد المرتفعة المتحقق منها لضحايا أعمال العنف الشديد من الأطفال المرتكبة على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والنتيجة عن العمليات العسكرية التي تقوم بها أطراف النزاع، بما في ذلك القصف والغارات الجوية والهجمات بقذائف الهاون والصواريخ. وتعد معظم الهجمات التي شنها تنظيم داعش خرقا صريحا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطه. ويبين نطاق تجنيد الأطفال واستخدامهم كيف كان الأطفال يستخدمون في النزاع المسلح. ويشهد عدد الهجمات الكثيرة الموجهة ضد المدارس واستخدام المدارس لأغراض عسكرية على الأثر الخطير للنزاع على الأطفال، ويثيران شواغل بالغة بشأن احترام القانون الدولي الإنساني. ويحدد التقرير الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة، حيثما أمكن ذلك. ويقدم التقرير أيضا موجزا للتحديات المواجهة والتقدم المحرز في تحسين حالة الأطفال في العراق، ويتضمن توصيات لتعزيز حماية الأطفال.

ويشير التقرير أيضا إلى أن الحالة الأمنية أدت في بعض الأحيان إلى تقييد سبل الوصول لأغراض الرصد والتوثيق، وأن الأرقام والحوادث الواردة فيه لا تعكس إلا جزئيا نطاق الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال.



أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير، المعد عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) وقراراته اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في العراق ضد الأطفال في الفترة من 1 تموز/يوليه 2015 إلى 31 تموز/يوليه 2019.
- 2 - ويتضمن التقرير سرداً لاتجاهات وأنماط تبعث على القلق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ تقريره السابق (S/2015/852). وهو يوجز التحديات المواجهة والتقدم المحرز في حالة الأطفال منذ اعتماد فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في آذار/مارس 2016 استنتاجاته بشأن العراق (S/AC.51/2016/2)، ويتضمن توصيات محددة لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في العراق. ويحدد التقرير، حيثما أمكن، الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة. وفي مرفقي أحدث تقرير قدمته عن الأطفال والنزاع المسلح (A/73/907-S/2019/509)، يرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في القائمة باعتباره ضالعا في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واغتصابهم وارتكاب غير ذلك من أشكال العنف الجنسي بحقهم واختطافهم وشن هجمات ضد المدارس والمستشفيات. وقوات الحشد الشعبي مدرجة، باعتبارها ضالعة في تجنيد الأطفال واستخدامهم، في القائمة بآء التي تشمل الأطراف التي اتخذت تدابير ترمي إلى تحسين حماية الأطفال.
- 3 - وتم توثيق المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق منها من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، التي أنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) بقيادة فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة. وقد ووجهت أثناء رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في العراق والإبلاغ عنها قيود شديدة نتيجة لوجود تنظيم داعش ولأنشطته، وللعمليات العسكرية المتواصلة، ولا سيما بين عامي 2015 و 2017، وللافتقار إلى الموارد اللازمة لحماية الطفل. لذا لا تعكس الحوادث والاتجاهات الوارد وصفها أدناه إلا بصورة جزئية نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

- 4 - في الفترة الممتدة من منتصف عام 2015 إلى نهاية عام 2017، تواصلت المواجهات العسكرية المكثفة والمطبوعة بتقلبات شديدة بين تنظيم داعش وحكومة العراق وحلفائها وأطراف النزاع الأخرى، ولا سيما في شمال العراق. وقد طبعت هذه السنوات حياة الأطفال بصبغة مأساوية، حيث عانوا من كافة أشكال الانتهاكات الجسيمة الشديدة الوقع. وخلال عام 2018 وحتى منتصف عام 2019، شهدت الحالة الأمنية استقراراً تدريجياً، بينما احتفظ تنظيم داعش بجيوب له ذات قدرة على تنفيذ عمليات عسكرية.
- 5 - وفي منتصف عام 2015 تقريبا، أي عقب إعلان تنظيم داعش قيام ما يدعى "الخلافة" في شمال العراق والجمهورية العربية السورية المجاورة في عام 2014 وما أعقب ذلك من حملات هجومية، كانت هذه الجماعة تبسط سيطرتها على جزء واسع من الأراضي في العراق، بما في ذلك في محافظات الأنبار وبنينى وصلاح الدين وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى. وانضم إلى تنظيم داعش آلاف المدنيين من جميع أنحاء العالم، ومعظمهم من الرجال، وعلى مدى السنوات التالية، قامت قوات الأمن العراقية، بدعم من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأطراف أخرى، بما في ذلك

قوات البشمركة وقوات الحشد الشعبي ومقاتلون من أهالي المناطق المحلية والعشائر، بإطلاق عمليات عسكرية للدفاع عن الأراضي واستعادتها من تنظيم داعش. وبحلول نهاية عام 2015، كانت الحكومة قد استعادت سيطرتها على مدن تكريت وسنجار والرمادي، وفي حزيران/يونيه 2016 استعادت مدينة الفلوجة. وبحلول آب/أغسطس 2017، أصبحت محافظة نينوى بأكملها تحت سيطرة الحكومة. وفي نهاية عام 2017، رسخت العمليات المنفذة في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين السيطرة الحكومية، وأعلنت الحكومة، بعد استعادة جزء كبير من الأراضي، هزيمة تنظيم داعش في 9 كانون الأول/ديسمبر 2017.

6 - وكان لهذه الأحداث أثر مدمر على الأطفال في شمال العراق. فقد ارتكب تنظيم داعش انتهاكات واسعة النطاق، مثل استهداف الأقليات الإثنية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة بشكل متعمد، وتنفيذ الاعتداءات على المدنيين، بما في ذلك القتل والتعذيب والاعتصاب والاسترقاق الجنسي والإجبار على تغيير الدين وتجنيد الأطفال والتشريد القسري. وفرض تنظيم داعش اتباع أنظمة صارمة في الحياة اليومية، وأنشأ نظاماً إدارياً وقانونياً، وفرض دفع الإيجارات، وحصل الضرائب، وتحكم في أشكال اللباس، وطبق المنهج التعليمي الخاص به. وكانت العقوبات المفروضة على انتهاك قواعد التنظيم شديدة، تشمل قطع الرأس والصلب والرجم حتى الموت والحرق وغير ذلك من أشكال الإعدام، بالإضافة إلى بتر الأطراف والتعذيب والجلد وغير ذلك من أشكال العقوبة القاسية التي تنفذ ضد الأطفال كذلك. وأجبر تنظيم داعش الأطفال على ارتكاب الجرائم، بما في ذلك عمليات الإعدام. وقد ترقى الأعمال التي ارتكبتها تنظيم داعش إلى درجة انتهاكات للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب.

7 - وشملت العمليات العسكرية المنفذة ضد تنظيم داعش القصف والغارات الجوية والهجمات بقذائف الهاون والصواريخ وحوادث تبادل إطلاق النار. واعتمدت قوات الأمن العراقية "مفهوم إنسانيا للعمليات" في حملتها العسكرية في الموصل للتخفيف من الخسائر البشرية. ومع ذلك، كان للغارات الجوية وعمليات القصف المنفذة في عامي 2016 و 2017 في إطار هذه الحملة تأثير شديد على الأطفال. وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن عناصر مسلحة موالية للحكومة تعمل خارج سيطرة الحكومة وترتكب انتهاكات في المناطق التي حررت حديثاً من قبضة تنظيم داعش. وابتداءً من عام 2016، ومع استمرار فقدان تنظيم داعش لسيطرته على الأراضي، قام بتكليف مخططاته بالجمع بين استخدام أساليب الحرب التقليدية وإسقاط المتفجرات من طائرات مسيرة بدون طيار واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مستهدفاً في معظم الحالات مناطق أهلة بالسكان مما كان يتسبب في وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية، بما في ذلك باستخدام الأطفال لتنفيذ هجمات انتحارية. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2016، سُجل تنفيذ أكثر من 800 اعتداء باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مناطق مدنية في محافظة بغداد وحدها، أسفر العديد منها عن سقوط ضحايا في صفوف الأطفال.

8 - وتطور هذا الوضع إلى درجة نشوء أزمة إنسانية وأزمة حماية، حيث تشرّد داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 2,2 مليون مدني، منهم ما لا يقل عن مليون طفل⁽¹⁾. وكثيراً ما كان المشردون داخليا يواجهون ظروفًا معيشية شاقة، إذ كانت فرص الحصول على الخدمات الأولية الأساسية محدودة،

(1) انظر <http://iraqdtm.iom.int>.

بما في ذلك الصحة والتعليم. ولجأ المشردون داخليا إلى مئات المدارس التماسا للمأوى والأمان، مما زاد من إعاقة استفادة الأطفال من مرافق التعليم العادية. وحتى بعد إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم داعش، ومع استقرار الحالة الأمنية إلى حد كبير، ظل الدمار الواسع النطاق الذي أصاب البنية التحتية المدنية والتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب أمرا يمثل خطرا كبيرا على المدنيين يعوق العودة إلى المناطق الأصلية وحصول الأطفال على التعليم أو الخدمات المدنية الأخرى.

9 - وواجهت الحكومة تحديات سياسية واقتصادية، بما في ذلك التكلفة المرتفعة للعمليات العسكرية المنفذة ضد تنظيم داعش، وزيادة الاحتياجات الإنسانية، وتدهور أسعار النفط. واستجابة للمطالب العامة، نفذت الحكومة إصلاحات من أجل تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومعالجة الحالة الاقتصادية.

10 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أدمجت قوات الحشد الشعبي، وهي منظمة جامعة مؤلفة من مقاتلين متطوعين استجابوا لفتوى آية الله العظمى علي السيستاني بالانضمام إلى القتال ضد تنظيم داعش، إدماجا رسميا في قوات الأمن العراقية. واستمرت عملية الإدماج طوال الفترة المشمولة بالتقرير إثر صدور عدة قرارات تنفيذية، مثل الأمر التنفيذي رقم 91 المؤرخ 22 شباط/فبراير 2016، وقانون هيئة الحشد الشعبي (رقم 40 لعام 2016)، والأمر التنفيذي رقم 85 المؤرخ 8 آذار/مارس 2018، والأمر التنفيذي رقم 237 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2019. وأكدت هذه اللوائح إدماج قوات الحشد الشعبي في هيكل أمن الدولة، وتولي رئيس الوزراء مهمة قائدها الأعلى.

11 - وفي عام 2017، تصاعدت التوترات بين الحكومة وحكومة إقليم كردستان من جراء تنظيم حكومة إقليم كردستان لاستفتاء على الاستقلال في 25 أيلول/سبتمبر. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت الحكومة قواتها لإعادة بسط السيطرة الاتحادية على الأراضي التي تسيطر عليها قوات البشمركة الكردية منذ حزيران/يونيه 2014، وكذلك على المعابر الحدودية الخارجية، مما أسفر عن اشتباكات عنيفة وعن سقوط ضحايا من بين الأطفال تم التحقق منه. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بأن الاستفتاء غير دستوري وباطل.

12 - وتأخر تشكيل الحكومة في أعقاب الانتخابات البرلمانية المتنازع بشأنها التي أجريت في أيار/مايو 2018. وعين رئيس وزراء العراق، عادل عبد المهدي، في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018، ولكن مجلس النواب لم يوافق إلا على مناصب وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير العدل الرئيسية في حزيران/يونيه 2019 وعلى منصب وزير التعليم في وقت لاحق. وأدى ذلك إلى تأخير التشكيل الكامل للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، النظر الرئيسي للأمم المتحدة في العراق المعني بالشؤون المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح.

13 - وفي حزيران/يونيه 2018، اجتاحت الاضطرابات المحافظات الجنوبية، حيث طالب المتظاهرون الحكومة بتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل. وبعد أن انطلقت المظاهرات من البصرة، انتشرت بسرعة شمالا في اتجاه كربلاء في وسط العراق. واستمرت المظاهرات في العراق طوال عام 2019.

14 - وفي نهاية عام 2018، أجرت القوات المسلحة التركية عمليات ضد عناصر قوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، أسفر بعضها عن سقوط ضحايا بين المدنيين، من بينهم طفلان.

ثالثاً - الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في النزاع المسلح في العراق

15 - يقدم الفرع التالي معلومات تستكمل تقريره السابق عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق فيما يتصل بالأطراف الرئيسية المشاركة في النزاع المسلح، ويقدم بيانات وصفية عن الجهات الفاعلة الجديدة التي برزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

قوات الأمن العراقية

16 - اضطلعت قوات الأمن العراقية، بما في ذلك كيانات مثل الشرطة العراقية التابعة لوزارة الداخلية والقوات المسلحة العراقية التابعة لوزارة الدفاع، بدور رئيسي في استعادة الأراضي من تنظيم داعش.

قوات الحشد الشعبي

17 - في أعقاب استيلاء تنظيم داعش على الموصل في حزيران/يونيه 2014، قامت قوات الحشد الشعبي، التي تعمل كمنظمة جامعة تتألف أساساً من الشيعة ولكن أيضاً من جماعات الحشد العشائري السني والأقليات (على سبيل المثال، اللواء 36، الذي يضم اليزيديين والتركمان)، بدعم الحكومة في مكافحة تنظيم داعش. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم الاعتراف، عملاً بقانون هيئة الحشد الشعبي، بقوات الحشد الشعبي كتشكييلة عسكرية مستقلة ضمن القوات المسلحة العراقية تخضع للقيادة المباشرة لرئيس الوزراء. وفي تموز/يوليه 2019، أصدر السيد عبد المهدي أمراً تنفيذياً يعيد تأكيد اعتبار قوات الحشد الشعبي كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية يخضع لقوانين وأنظمة القوات المسلحة وقيادته المباشرة. وبفضل هذه التدابير، يتوقع أن تدمج قوات الحشد الشعبي في قوات الأمن العراقية وأن تتحول من منظمة جامعة إلى ألوية ذات طابع رسمي تتسم قواتها المجنّدة من مختلف شرائح المجتمع العراقي بتنوع متزايد.

التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

18 - في أيلول/سبتمبر 2014 تشكل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يضم 81 دولة، وأضحى يقدم الدعم للحكومة في مكافحة التنظيم. وشملت مساهمات الشركاء في التحالف تقديم المشورة إلى الحكومة ومساعدتها في تخطيط العمليات البرية أو تنفيذها؛ وتوفير الغطاء الجوي؛ وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة الكردية. والتزم التحالف أيضاً بتفكيك البنية التحتية التمويلية والاقتصادية لتنظيم داعش؛ ومنع المقاتلين الإرهابيين من عبور الحدود؛ ودعم استئناف تقديم الخدمات العامة الأساسية في المناطق التي استعادت من تنظيم داعش.

الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

19 - أسهمت الجهات الفاعلة الكردية في العراق بقدر كبير في مكافحة تنظيم داعش، ولا سيما حكومة إقليم كردستان، وتشمل قوات البشمركة الكردية (القوات المسلحة لحكومة إقليم كردستان)، وقوات زيرافاني البشمركة (الشرطة العسكرية)، وقوات أسايش البشمركة (قوات الأمن الداخلي).

20 - ونفذت أيضاً قوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني عمليات في العراق.

21 - وأدت وحدات مقاومة سنجار، التي أنشئت في عام 2007 لحماية الطوائف اليزيدية، دورا رئيسيا في مكافحة تنظيم داعش في سنجار والمناطق المحيطة بها منذ عام 2014. ودعمت أيضا قوة حماية إيزيدخان، وهي جماعة يزيديّة مسلحة أنشئت في عام 2014، الجهود المبذولة لمكافحة تنظيم داعش.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

22 - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مدرج في قائمة الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة. ورغم أن التنظيم فقد تدريجيا الأراضي منذ عام 2015 حتى هزيمته العسكرية في كانون الأول/ديسمبر 2017، لا تزال جيوب للتنظيم موجودة في العراق، وتنفذ الجماعة هجمات متفرقة غير متماثلة في جميع أنحاء البلاد، مثل حرق المحاصيل في شمال العراق لمنع عودة الأمور إلى طبيعتها في المناطق التي كانت تحتلها سابقا وإعادة إعمارها. ولا يزال تنظيم داعش يضم مقاتلين وله أنصار في العراق، ولا يزال ناشطا في بعض المواقع، إذ يشن هجمات منتظمة لإظهار قوته وتقويض ثقة الجمهور في السلطات المحلية. وعملا بقرار مجلس الأمن 2379 (2017)، قمت بإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن الأفعال التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق والتي قد ترقى إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

23 - تضرر الأطفال بأشكال متعددة ومضاعفة نتيجة لجميع الانتهاكات الجسيمة الستة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من وقوع 2 114 انتهاكا جسيما ضد الأطفال: تم تجنيد واستخدام 296 طفلا، وقتل أو شوه 1 722 طفلا، وتعرض 10 أطفال للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، واختطف 86 طفلا. ونفذ ما مجموعه 236 هجوما على المدارس و 24 هجوما على المستشفيات. وبلغت الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ذروتها في عامي 2015 و 2016 خلال المواجهات العسكرية، ووقع معظمها في محافظتي نينوى وصلاح الدين. وبما أن التحقق من الانتهاكات الجسيمة عملية مستمرة، وبما أنه تسنى إجراء عمليات تحقق متأخرة بعد كانون الأول/ديسمبر 2017 بسبب تحسن الأمن وسبل الوصول، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير أعلى مستوى من البيانات الواردة في تقرير الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح.

ألف - تجنيد واستخدام الأطفال

24 - تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام 296 طفلا (287 فتى و 9 فتيات)، تم تجنيد 27 منهم في النصف الثاني من عام 2015، و 114 في عام 2016، و 109 في عام 2017، و 39 في عام 2018، و 7 في النصف الأول من عام 2019. ووردت أيضا على الأمم المتحدة ادعاءات بتجنيد واستخدام 652 طفلا (522 فتى و 130 طفلا مجهولي الجنس) لم يتسن التحقق منها.

25 - وقام تنظيم داعش بتجنيد واستخدام أكثر من 50 في المائة من الأطفال (151 طفلا)، تليه قوات الحشد الشعبي (70 طفلا)، وجماعات الحشد العشائري السني (42 طفلا)، وقوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني (19 طفلا)، ووحدات مقاومة سنجار (4 أطفال)، وقوة حماية إيزيدخان

(طفل واحد)، وقوات زيرافاني البشمركة (طفل واحد). وقامت قوات الأمن العراقية بتجنيد واستخدام ثمانية أطفال، في الشرطة العراقية (5 أطفال) وفي الجيش العراقي (3 أطفال).

26 - وتم استخدام ما مجموعه 199 طفلاً (67 في المائة) كمقاتلين، و 37 طفلاً (13 في المائة) في مهام الدعم، و 14 طفلاً (5 في المائة) لتنفيذ هجمات انتحارية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتم تجنيد واستخدام غالبية الأطفال (177 طفلاً، يمثلون 60 في المائة) في شمال العراق: محافظتا نينوى (126) وكركوك (51)؛ يليهما إقليم كردستان (42): السليمانية (23) ودهوك (10) وأربيل (9)؛ ووسط العراق (43 طفلاً): محافظات الأنبار (11) وبغداد (9) وصلاح الدين (9) وكربلاء (6) وديالى (6) وبابل (1) وواسط (1). وتم تجنيد ما تبقى من الأطفال في جنوب العراق (31 طفلاً): محافظات البصرة (15) والنجف (12) وذبي قار (2) وميسان (1) والمثنى (1).

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

27 - شكل تجنيد الأطفال واستخدامهم عنصراً محورياً في الأهداف السياسية والعسكرية والأيدولوجية لتنظيم داعش في العراق، حيث تم التحقق من تجنيد واستخدام 151 طفلاً (143 فتى و 8 فتيات)، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 7 سنوات، خاصة في نينوى وكركوك.

28 - وشملت الأساليب المستخدمة من قبل تنظيم داعش في تجنيد الأطفال الاختطاف والإكراه والخداع والإغراء. وقد تم التحقق من حوادث اختطاف جماعي للأطفال بغرض التجنيد، مع استهداف أضعف فئات السكان في معظم الأحيان. ففي عام 2014، اختطف 33 فتى يزيد أعمارهم بين 11 و 14 سنة، وأخضعوا للتدريب في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، وأرسلوا إلى ساحة القتال في دير الزور بالجمهورية العربية السورية. وقد تم إنفاذ سبعة من هؤلاء الفتيان أو تمكنوا من الفرار في عام 2018، في حين لا يعرف شيء عن مكان وجود الآخرين. وفي آذار/مارس 2016، اختطف تنظيم داعش 25 فتى تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 سنة من دار الزهور للأيتام في الموصل، ونقلهم إلى معسكر للتدريب في تلعفر، محافظة نينوى. ووجه تنظيم داعش تهديدات إلى الأسر لكي تسلّم أطفالها بفرض عقوبات شديدة عليها إذا رفضت ذلك. وتلقت السلطات العراقية معلومات عن عدد أكبر من الأطفال اليزيديين الذين اختطفهم واستخدمهم تنظيم داعش.

29 - وكانت العناصر الأيدولوجية والتضليلية في أساليب التجنيد التي يتبعها تنظيم داعش محكمة، فقد استغلت مشاركة الأطفال للتحفيز على المزيد من عمليات التجنيد ولتخويف المنشقين وإذلالهم. واستخدم تنظيم داعش مراكز إعلامية، ولا سيما في نينوى، لتشجيع الأطفال على الانضمام إلى صفوفه عن طريق عرض أشرطة فيديو تصور دوره تصويراً مثالياً وتقديم عوداً باكتساب السلطة وبمدهم بالدعم الاقتصادي. وكان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 15 سنة، الذين يدعون "أشبال الخلافة" من قبل تنظيم داعش، يحالون في كثير من الأحيان إلى مراكز التدريب. وكان الأطفال يتلقون تدريباً عسكرياً، ويتم شحنهم عقائدياً وتجريدهم من كل حساسية إزاء العنف الشديد، بوسائل منها تنفيذ عمليات الإعداد والقيام بهجمات انتحارية. وظهر الأطفال في أشرطة الفيديو الخاصة بتنظيم داعش المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية وهم يرتكبون أعمال العنف الشديد، بما في ذلك تنفيذ عمليات إعدام المنشقين والبالغين المتهمين بانتهاك قوانين تنظيم داعش. وتلقت الأمم

المتحدة تقارير تفيد إجبار الأطفال على تعاطي المخدرات أو تشجيعهم على تعاطيها أثناء تجنيدهم لتخدير إحساسهم وجعلهم أكثر جسارة.

30 - وانضم أيضا الأطفال إلى تنظيم داعش لإعالة أسرهم التي تواجه صعوبات اقتصادية. فمع تدهور الحالة الإنسانية في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش، ازداد عدد الأطفال المنضمين إلى صفوفه من أجل البقاء على قيد الحياة. فعلى سبيل المثال، انضم في عام 2015 فتي يبلغ من العمر 16 عاما إلى فريق اللوجستيات التابع لتنظيم داعش في الموصل، نينوى، لأنه لم يعد في استطاعته الاتجار بالتبغ بعد أن حظر التنظيم تجارته.

31 - واستخدم تنظيم داعش معظم الأطفال، 68 في المائة منهم، في عمليات القتال، مع ارتفاع هذه النسبة بترامن مع تصاعد حدة العمليات في نينوى والأنبار في نهاية عام 2015 وفي الموصل في عام 2017. وكان الأطفال الذين يقدمون على التمرد يعاقبون أشد العقاب، بما في ذلك باحتجازهم أو إعدامهم. وفي كانون الثاني/يناير 2016، اعتقل تنظيم داعش فتيين وأعدمهما بسبب فرارهما من معركة الرمادي في عام 2015.

32 - واستخدم الأطفال، بنسبة إجمالية تبلغ 12 في المائة، في مهام الدعم، بما في ذلك صنع وزرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والطهي والتنظيف ونقل الأسلحة وتشغيل نقاط التفتيش. واستُخدم الأطفال كمخبرين عن الانتماءات السياسية للعراقيين في جملة أمور أخرى، بحيث يتخذ تنظيم داعش في معظم الحالات إجراءات عقابية ضد المعننين لاحقا.

33 - وشكل العنف الجنسي عنصرا محوريا في استراتيجية عمل تنظيم داعش المتمثلة في إشاعة التهريب واضطهاد الأقليات الإثنية والدينية وقمع المجتمعات المعارضة لأيديولوجيته. وفي أعقاب استيلاء تنظيم داعش على الموصل والمناطق المحيطة بها في آب/أغسطس 2014، أخذ في اتباع نمط قائم على العنف الجنسي والاختطاف والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. وخلال عملية الموصل، أجبرت النساء والفتيات على الزواج من مقاتلي تنظيم داعش، وتم بيعهن واستغلن كرفيق جنسي ودروع بشرية ومفجرات انتحارية، وأجبرن على الزواج المبكر، وأعدمن علنا. وتم التحقق من حالات متعددة أجبرت فيها فتيات من قبل الوالدين على الزواج، بما في ذلك بعد تلقي التهديدات، وأفادت التقارير بأن الفتيات كانت تسند لهن مهام الدعم، بما في ذلك صنع الأجهزة المتفجرة.

34 - واستخدم تنظيم داعش الأطفال، ومنهم الكثير من الفتيات، في تنفيذ هجمات انتحارية، خاصة مع تزايد الضغط العسكري عليه وتوالي الانفصالات في صفوفه. وقد استخدم ما مجموعه 14 طفلا لهذا الغرض، مما تسبب في كثير من الأحيان في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وفي بعض الحالات، ألقت قوات الأمن العراقية القبض على الأطفال قبل أن يتمكنوا من تفجير ستراتهم. وفي نيسان/أبريل 2017، فككت قوات الأمن العراقية سترة ناسفة كانت تحملها فتاة في السابعة من عمرها تمكنت من الفرار من تنظيم داعش بعد اختطافها. وكان التنظيم يشيد بالأطفال الذين يلقون حتفهم في الهجمات الانتحارية ويصورهم باعتبارهم شهداء.

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي

35 - تم التحقق من تجنيد واستخدام قوات الحشد الشعبي لما مجموعه 70 فتى في سياق الحملات العسكرية الموجهة ضد تنظيم داعش، وقد جندت واستخدمت هذه القوات 12 منهم في عام 2015، و 57 في عام 2016، وفتى واحدا في عام 2019. ومن بين هؤلاء الفتية السبعين، استُخدم ما نسبته 73 في المائة في عمليات القتال، في حين استُخدم 27 في المائة في أداء مهام الدعم، خاصة في شمال العراق. وكان الأطفال يشجعون ويجبرون في آن واحد على الانضمام إلى هذه القوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أُدمجت قوات الحشد الشعبي رسمياً، عقب اعتماد قانون هيئة الحشد الشعبي، في قوات الأمن العراقية ولم تعد جهة فاعلة من غير الدول.

36 - وفي الفترة ما بين عامي 2015 و 2017، كانت تنظم دورات تدريبية عسكرية للفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة خلال الإجازة الصيفية، ولا سيما في جنوب العراق، وأيضاً في محافظتي كركوك وأربيل. وكانت تصدر إعلانات عن هذه الدورات التدريبية، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حزيران/يونيه 2015، وجهت وزارة الشباب والرياضة رسالة تشجع فيها المحافظات على توفير التدريب العسكري خلال فصل الصيف لأندية الشباب والأندية الرياضية. وبين عامي 2015 و 2017، تلقت الأمم المتحدة تقارير لم يتم التحقق منها عن قيام السلطات المحلية بتشجيع الوالدين في المحافظات الجنوبية على إرسال أطفالهم للانضمام إلى قوات الحشد الشعبي مقابل إبداء مرونة بشأن مواظبة الأطفال على الحضور إلى المدرسة ووعود بأن يحصلوا على درجات أعلى. ولا يزال عدد الأطفال الذين انضموا إلى هذه الدورات التدريبية العسكرية غير معروف بالضبط، غير أن التقارير تشير إلى أن مئات الأطفال تلقوا تدريباً دام ثلاثة أشهر. وانضم الأطفال أيضاً إلى القوات التماساً للمنافع الاقتصادية، ونتيجة لضغط الأقران، ولاكتساب مكانة وموقع مؤثر في مجتمعاتهم المحلية. وفي عام 2015، تم التحقق من حالات أجبر فيها ثمانية فتیان من قبل قوات الحشد الشعبي، التي كانت جماعة مسلحة في ذلك الوقت، على المشاركة في معسكر للتدريب العسكري.

37 - ولقي بعض الأطفال الذين جندتهم واستخدمتهم قوات الحشد الشعبي مصرعهم أثناء العمليات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، قتل فتى يبلغ من العمر 17 عاماً جندته ودرسته القوات في بيجي، محافظة صلاح الدين، أثناء عمليات القتال ضد تنظيم داعش.

38 - وتم تجنيد واستخدام ما مجموعه 42 فتى من قبل جماعات الحشد العشائري السني. ففي عام 2016، جند 12 فتى في نينوى ونشروا لتأمين مناطق استعبدت السيطرة عليها على خط المواجهة، أو لمراقبة قراهم، أو لاستعادة مناطق جديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تم تجنيد وتدريب 30 فتى في محافظة كركوك لتوفير الأمن.

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن العراقية

39 - شملت الحالات الثمانية التي تم التحقق منها المتمثلة في تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن العراقية، وكلها وقعت في محافظة نينوى، استخدام الشرطة العراقية لخمسة فتیان لتشغيل نقطة تفتيش في عام 2018، واستخدام الجيش العراقي لثلاثة فتیان لتشغيل نقطة تفتيش في عام 2019.

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل أطراف النزاع الأخرى

40 - بين عامي 2015 و 2017، تم تجنيد 25 طفلا من قبل قوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني (18 فتى وفتاة واحدة)، ووحدات مقاومة سنجار (4)، وقوة حماية إيزيدخان (1)، وقوات زيرافاني البشمركة (1) في محافظات السليمانية (بما في ذلك حلبجة) ودهوك وأربيل لدعم العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش. وفي أواخر عام 2016، انضم فتى عمره 16 عاما إلى قوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني في محافظة دهوك بسبب الضائقة الاقتصادية. وتلقى هذا الفتى تدريبا عسكريا لمدة شهر قبل إرساله إلى جبال سنجار في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لتشغيل نقطة تفتيش. وفي عام 2016، أشارت تقارير موثوقة إلى أن قوات الدفاع الشعبية التابعة لحزب العمال الكردستاني اختطفت العديد من الأطفال واقتادتهم إلى مرافق التدريب في جبال قنديل على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، ومنعت أسرهم من الاتصال بهم. وتحققت الأمم المتحدة أيضا من قيام تلك القوات بتجنيد واستخدام ثلاثة أطفال سوريين في السليمانية. وفي عام 2015، انضم فتى عمره 15 عاما إلى وحدات مقاومة سنجار بسبب الضائقة الاقتصادية. وأكمل تدريبه العسكري، وبعد ثلاثة أشهر قرر مغادرة المجموعة بعد وفاة والده. وأكد الفتى أن فتيين آخرين، عمرهما 10 سنوات و 13 سنة، شاركوا أيضا في التدريب.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بقوات أو جماعات مسلحة

41 - يظل الأطفال قيد الاحتجاز في العراق عرضة لخطر شديد وبجاجة ماسة إلى رعاية وحماية فرديتين موجهتين لهم تحديدا. فقد عمدت قوات الأمن العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى حرمان مئات الأطفال من حريتهم بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بتنظيم داعش. وحتى حزيران/يونيه 2019، يظل ما لا يقل عن 778 طفلا (743 فتى و 35 فتاة)، معظمهم تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عاما ولكن بعضهم لا يتجاوز 10 سنوات، رهن الاحتجاز قبل المحاكمة أو بعد المحاكمة بتهم تتعلق بالأمن القومي.

42 - والأطفال الذين لهم ارتباطات مزعومة بتنظيم داعش عالقون في مخيمات مكتظة أو محتجزون في العراق، حيث يعانون من سبل الوصول المحدودة إلى الخدمات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية، إلى جانب عدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة والحقوق الأساسية الأخرى. ويتعرض الأطفال المحتجزون كذلك لخطر العنف بمستويات عالية، بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداء والاستغلال والإهمال. وقد شهد بعض هؤلاء الأطفال عنفا فظيحا أو تعرضوا له في الماضي.

43 - وتعرض الأطفال ذوو الأصول الأجنبية أيضا للاحتجاز لارتباطهم الفعلي أو المزعوم بتنظيم داعش. وقد رفض العديد من بلدانهم الأصلية إعادتهم إلى أوطانهم. وتمت محاكمة بعض الأطفال وفقا لنظام العدالة العراقي بتهم تتعلق بالإرهاب. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت شواغل خطيرة إزاء عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة واحترام المعايير الدولية لقضاء الأحداث في محاكمة الأطفال بتهم تتعلق بالأمن.

44 - والعديد من وثائق السجل المدني الخاصة بمؤلاء الأطفال، مثل شهادات الميلاد، تم حجزها أو فقدت، مما يزيد من تعقيد سبل حصولهم على الخدمات الاجتماعية والتعليم عند الإفراج عنهم، ويجعل من الصعب تحديد ما إذا كانوا قد تجاوزوا سن المسؤولية الجنائية أم لا.

باء - القتل والتشويه

45 - تحققت الأمم المتحدة من أن 1 722 طفلاً تعرضوا للقتل (741) أو التشويه (981) (1 062 فتى و 462 فتاة و 198 طفلاً مجهولي الجنس)، وقتل أو شوه 387 منهم في النصف الثاني من عام 2015، و 408 في عام 2016، و 750 في عام 2017، و 132 في عام 2018، و 45 في النصف الأول من عام 2019.

46 - ويتحمل تنظيم داعش المسؤولية عن مقتل أو تشويه أكبر عدد من الأطفال (462)، تليه قوات الأمن العراقية والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عمليات مشتركة (142)، وقوات الحشد الشعبي (9)، والبشمركة (34)، والقوات المسلحة التركية (2)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (93)، ويعزى مقتل وتشويه عدد من الأطفال (126) إلى المتفجرات من مخلفات الحرب. وسقط هؤلاء الضحايا بنسبة تفوق 40 في المائة في محافظة نينوى (716)، تليها محافظات ديالى (283)، والأنبار (170)، وكركوك (160)، وصلاح الدين (156). ووردت على الأمم المتحدة أيضاً ادعاءات لم يتسن التحقق منها بقتل أو تشويه 1 068 طفلاً (438 فتى و 104 فتيات و 526 طفلاً مجهولي الجنس).

47 - وتم التحقق من أعداد الضحايا من الأطفال المسجلة بمستويات مثيرة للجزع طوال عامي 2016 و 2017 بسبب أعمال العنف الشديد التي ارتكبتها تنظيم داعش والقتال العنيف بين الأطراف المتنازعة. وخلال عام 2018 وحتى منتصف عام 2019، كانت المتفجرات من مخلفات الحرب سبباً في سقوط ما يقرب من نصف الضحايا من الأطفال (47 في المائة) في الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش سابقاً. وواجهت الأمم المتحدة صعوبات في التحقق من هوية منفذي الغارات الجوية والقصف المدفعي والهجمات بقذائف الهاون والصواريخ بسبب سبل الوصول المحدودة إلى المناطق المتضررة من النزاع والتأخر في إجراء التحقق.

48 - ومن مجموع الخسائر البشرية المسجلة في صفوف الأطفال، نتجت 46 في المائة منها (790 طفلاً) عن اشتباكات بين تنظيم داعش وقوات الأمن العراقية والجماعات التابعة لها، بما في ذلك في شكل غارات جوية وقصف مدفعي وهجمات بقذائف الهاون والصواريخ، وعزيت 41 في المائة منها (713 طفلاً) إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما يشمل 14 طفلاً استخدموا لتنفيذ هجمات انتحارية بهذه الأجهزة، وعزيت 7 في المائة منها (126 طفلاً) إلى المتفجرات من مخلفات الحرب، ونسبت 6 في المائة المتبقية (93 طفلاً) إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو التعذيب أو سوء المعاملة البدنية.

49 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت شواغل خطيرة بشأن عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيدة، وبشأن عدم الامتثال لحظر الهجمات العشوائية، وأثرت شواغل تتعلق بتنفيذ أعمال عنادية تؤثر على الأطفال وعلى المدنيين بوجه عام.

50 - وقد تسببت أعمال العنف الشديد التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد المدنيين والمواقع المدنية في وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية في المناطق الخاضعة لسيطرته. وشملت أساليب الاستهداف في هذا الصدد أعمال القصف، وإطلاق قذائف الهاون، ونيران القناصة، والألغام الأرضية، والسيارات المفخخة، والمتفجرات الملقاة من الطائرات المسيرة دون طيار. ووردت تقارير عن استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية خلال الهجمات المنفذة في الموصل والمناطق المحيطة بها. وفي عامي 2018 و 2019، حددت

الأمم المتحدة أكثر من 200 مقبرة جماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش في السابق تحتوي على رفات ضحايا تنظيم داعش، من بينهم أطفال⁽²⁾.

51 - وتأثر الأطفال بشكل خاص بالقتال خلال معركة الموصل في عامي 2016 و 2017. وفي حزيران/يونيه 2017، قتل 8 أطفال وأصيب 18 آخرون بجراح أثناء فرارهم من الموصل بعدما أطلق النار عليهم أفراد من تنظيم داعش محتبئين في مستشفى باستخدام قذائف الهاون ونيران القناصة. وتحققت الأمم المتحدة من حالات استخدم فيها تنظيم داعش الأسر، بما في ذلك الأطفال، كدروع بشرية. وفي نيسان/أبريل 2017، أُجبرت أسر، تضم نحو 200 طفل، على مغادرة منازلها والانتقال إلى مبنى معرض لخطر الهجوم بالقرب من مسجد نوري في الموصل. وأُجبر بعض أفرادها على مرافقة مقاتلي تنظيم داعش أثناء انسحابهم من خط المواجهة. وأُبلغ عن حوادث وضع فيها تنظيم داعش الأطفال والمدنيين عموماً في شوارع الموصل في موقع وسط بين مواقعه ومواقع قوات الأمن العراقية. وفي عدة حالات، أُطلق تنظيم داعش النار على من حاولوا الفرار.

52 - وسقط أيضاً ضحايا في صفوف الأطفال عندما علقت الأسر وسط تبادل لإطلاق النار أو استهدفت أثناء هروبها. وفي نيسان/أبريل 2016، أُعدم في محافظة كركوك أفراد أسرة، من بينهم ثلاث فتيات وفتى واحد، بنيران أسلحة رشاشة أطلقها تنظيم داعش بينما كانوا يحاولون الفرار.

53 - وكان للغارات الجوية والقصف المدفعي أثر مدمر على الأطفال اللاجئين إلى المباني المدنية. ففي نيسان/أبريل 2016، قُتل طفلان وتعرض خمسة آخرون للتشويه في منازل متجاورة بعد أن استهدفت غارة جوية غير منسوبة لأي جهة مسجد الفردوس في الفلوجة، محافظة الأنبار، الذي زعم أن تنظيم داعش كان يستخدمه. وفي أيار/مايو 2017، قُتل في الموصل، محافظة نينوى، ستة أطفال وتعرض خمسة آخرون للتشويه نتيجة لغارة جوية غير منسوبة لأي جهة استهدفت مدرسة تستضيف أسر مقاتلي تنظيم داعش. وفي حالات متفرقة، قتل وتعرض للتشويه 39 طفلاً في تبادل لإطلاق النار بين قوات الأمن العراقية والبشمركة بعد الاستفتاء الذي أُجري في عام 2017.

54 - ويعزى سقوط الضحايا بين الأطفال في المرتبة الثانية إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (713 طفلاً: 486 فتى، و 163 فتاة، و 64 طفلاً مجهولي الجنس)، من بينهم 14 طفلاً استخدموا لتنفيذ هجمات انتحارية. وكان تنظيم داعش مسؤولاً عن 75 في المائة (534) من هؤلاء الضحايا، في حين تعذر إسناد المسؤولية عن الحالات المتبقية. واستهدف تنظيم داعش المناطق والممتلكات العامة وأماكن تجمع ومنازل الأشخاص المفترض أنهم معارضون. وعمد أيضاً إلى زرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول الطرق في المناطق الخاضعة وغير الخاضعة لسيطرته لمنع المدنيين من الهروب وإعاقة حركة قوات الأمن العراقية. وفي آب/أغسطس 2015، قتل 9 أطفال وتعرض 17 طفلاً للتشويه عندما فجرت شاحنة مفخخة من قبل تنظيم داعش بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في أحد الأسواق في ديالى. وفي آذار/مارس 2016، وفي حادث آخر نسب إلى تنظيم داعش، قتل 23 فتى وأصيب 58 آخرون بجراح حينما فجر طفل يبلغ من العمر 15 عاماً جهازاً متفجراً يدوي الصنع كان يحمل في ملعب لكرة القدم في محافظة بابل.

(2) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق/مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "إمطة اللثام عن الجازر: المقابر الجماعية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقاً"، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

55 - وتسببت المتفجرات من مخلفات الحرب في سقوط 126 ضحية من الأطفال (107 فتیان و 15 فتاة و 4 أطفال مجهولي الجنس)، مما شكل ثالث عامل رئيسي يعزى إليه سقوط الضحايا الناتج، في أكثر من نصف الحالات في عام 2018، عن تلوث المناطق التي كان يحتلها تنظيم داعش على نطاق واسع بهذه المخلفات، مما عرّض الأسر العائدة لمستويات عالية من المخاطر. وفي أيار/مايو 2018، أصيب ستة فتیان كانوا يلعبون كرة القدم بجراح خطيرة عندما انفجرت إحدى مخلفات الحرب المتفجرة في قرية كان يسيطر عليها سابقا تنظيم داعش في كركوك.

56 - أما العامل الرئيسي الرابع المتسبب في قتل الأطفال وتشويههم فيتمثل في أعمال القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب وسوء المعاملة البدنية، التي أسفرت عن قتل أو تشويه 93 طفلا (71 فتى و 20 فتاة وطفلا مجهولا الجنس)، والتي ارتكب أكثر من 90 في المائة منها من قبل تنظيم داعش (85)، تليه قوات الأمن العراقية (5)، وقوات الحشد الشعبي (2)، وقوات أسايش البشمركة (1). وارتكب تنظيم داعش أعمال عنف فظيعة ضد الأطفال، تمثلت في عمليات الإعدام وبت الأطفاف والتشويه البدني وغير ذلك من الأعمال الوحشية لضمان الطاعة وبت الخوف وممارسة السيطرة وكشكل من أشكال الانتقام والتخويف. وفي كانون الثاني/يناير 2016، قتل علنا فتیان من الشبک رميا بالرصاص على يد تنظيم داعش بعد اتهامهما بالتجسس لصالح قوات الأمن العراقية في الموصل. وفي شباط/فبراير 2016، قام تنظيم داعش علنا في الموصل ببت اليد اليمنى لثلاثة فتیان بحد السيف، بعد صدور حكم ضدهم بتهمة السرقة عن "محكمة" تابعة لتنظيم داعش. وفي نيسان/أبريل 2016، قتل تنظيم داعش في تلعفر، محافظة نينوى، فتى عمره 15 عاما بتهمة الكفر، بتمزيق جسده بسحبه بسيارتين تسيران في اتجاه معاكس.

57 - وكان الأطفال المنتسبون إلى تنظيم داعش فعلا أو وفقا للدعاءات، بما في ذلك بحكم الروابط الأسرية، معرضون أيضا للمضايقة والتعذيب والقتل والتشويه. ففي أيار/مايو 2017، ألقى الشرطة العراقية القبض على أربعة فتیان في كربلاء ثم أخضعتهم للاستجواب والتعذيب، مما أدى إلى مقتل فتى واحد منهم. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2017، توفي على إثر التعذيب فتى عمره 16 عاما، احتجزته في 21 آب/أغسطس قوات الحشد الشعبي في محافظة نينوى مع والده بسبب انتمائهما المزعوم إلى تنظيم داعش.

58 - وفي عام 2018، أصيب ثمانية أطفال بجراح في انفجارين وقعا في مرافق لتخزين الأسلحة والذخائر تابعة لقوات الحشد الشعبي تقع في مناطق سكنية أو بالقرب منها في محافظتي كربلاء وصلاح الدين. وقتلت فتاتان خلال عمليات قامت بها القوات المسلحة التركية في محافظة نينوى، استهدفت إحداها مخزنا للأسلحة تابعا لتنظيم داعش والأخرى "مخيم مخمور".

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

59 - تمكنت الأمم المتحدة من التحقق من اغتصاب 10 أطفال (3 فتیان و 7 فتيات) وتعرضهم لغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. ووقعت إحدى هذه الحالات في عام 2016 ووقعت الحالات التسع الأخرى في عام 2017؛ وارتكبت هذا الأفعال على يد تنظيم داعش في ثماني حالات وعلى يد قوات الحشد الشعبي في حالتين. ووقعت جميع هذه الحوادث في محافظتي كركوك ونينوى. وكانت الفتيات في مخيمات المشردين داخليا معرضات بشكل خاص للاعتداء والتحرش الجنسيين بسبب تقييد حركتهن، وعدم إمكانية حصولهن على الخدمات والوثائق المدنية، والمشاق الاقتصادية.

60 - وشملت الحوادث المتحقق منها المنسوبة إلى تنظيم داعش تزويج سبع فتيات تتراوح أعمارهن بين 16 و 17 سنة قسرا بمقاتلي التنظيم، واغتصاب أحد الفتيان على يد أحد قادة التنظيم. وفي حالة واحدة، أجبرت فتاة عمرها 17 سنة من الحويجة، محافظة كركوك، من قبل أسرتها على الزواج في أيار/مايو 2017 بأحد مقاتلي تنظيم داعش؛ وهربت الفتاة الحامل بعد ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 2017 إلى منطقة تسيطر عليها قوات الأمن العراقية. وتلقت الأمم المتحدة تقارير موثوقة عن تعرض الأطفال للاعتداء الجنسي الممنهج وعلى نطاق واسع من جانب تنظيم داعش. واستهدفت هذه الجماعة عمدا الأقليات الدينية والإثنية، بما في ذلك اليزيديون والمسيحيون والتركمان والشبك، فضلا عن الشيعة والسنة، باستخدام العنف الجنسي وسيلة للسيطرة والتخويف. وقام تنظيم داعش أيضا بالتجار بالأطفال وبيعهم والمتاجرة بهم في العراق والجمهورية العربية السورية. وفي عام 2015، تلقت الأمم المتحدة معلومات عن اختطاف 875 فتاة لأغراض الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتمكنت هؤلاء الفتيات من الإفلات من قبضة تنظيم داعش على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وشهد العديد من ضحايا العنف الجنسي منهن على الوصم الذي يعانين منه، بما في ذلك تعرضهن للنبد عندما عدن إلى مجتمعاتهن المحلية. وإضافة إلى ذلك، تلقت السلطات العراقية معلومات من الطوائف اليزيدية تفيد اختطاف عدة آلاف من النساء والفتيات على يد تنظيم داعش، يحتمل أن يكن قد تعرضن للعنف الجنسي.

61 - ووقعت حالات العنف الجنسي المنسوبة إلى قوات الحشد الشعبي أثناء احتجاز فتيين ينتسبان فعلا أو بحسب الادعاءات إلى تنظيم داعش. واغتصب ضباط من قوات الحشد الشعبي فتى عمره 17 عاما احتجز لمدة شهرين.

62 - ولم يبلغ عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال إلا تبليغا ناقصا، لأسباب منها الوصم، أو عدم الحصول على الخدمات المناسبة، أو الخوف من الانتقام. ويقدر بأن هذه الانتهاكات وقعت على نطاق أوسع بكثير.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

63 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت شواغل خطيرة تتصل بتنفيذ أطراف النزاع هجمات على البنى التحتية المدنية، قد ترقى إلى درجة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. غير أن تعذر الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع أثناء الأعمال العدائية ووقوع الكثير من الحوادث بطبيعتها نتيجة تبادل إطلاق النار، فضلا عن التأخر في التحقق، أمور جعلت من إسناد المسؤولية عن الهجمات إلى أطراف محددة في النزاع أكثر تعقيدا.

64 - وتم التحقق من عدد الهجمات المرتفع المنفذة على المدارس (236) والمستشفيات (24)، ومن الحالات الكثيرة لاستخدام المدارس لأغراض عسكرية (79)، ومن استخدام مستشفى واحد لأغراض عسكرية. وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير لم يتسن التحقق منها عن تنفيذ 60 هجوما على المدارس (35) والمستشفيات (25) وعن 7 حالات لاستخدام المدارس (5) والمستشفيات (2) لأغراض عسكرية.

الهجمات على المدارس

65 - تحققت الأمم المتحدة من 236 هجوما على المدارس، وقع 53 منها في النصف الثاني من عام 2015، و 10 في عام 2016، و 151 في عام 2017، و 21 في عام 2018، وواحد في النصف الأول

من عام 2019. ونفذ أكبر عدد من الهجمات على المدارس في محافظتي الأنبار (78) وصلاح الدين (54). وفي معظم الهجمات (227 هجوماً)، لحقت أضرار بالمدارس أو دمرت خلال تبادل إطلاق النار أو نتيجة لاستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وتم في الهجمات الثمانية المتبقية استهداف موظفي التعليم، بينما وجهت في هجومات آخر تهديدات من قبل تنظيم داعش ضد موظفي التعليم من أجل الامتثال للمنهج التعليمي الذي يفرضه التنظيم.

66 - وفي إحدى الحالات المذكورة، تعرضت مدرسة ثانوية في الموصل في شباط/فبراير 2016 لأضرار بالغة على إثر غارة جوية شنتها قوات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش واستهدفت مركزاً مجاوراً تابعاً للتنظيم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، لحقت أضرار بمدرسة تدعمها الأمم المتحدة في كركوك أثناء تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن العراقية وتنظيم داعش. وكان موظفو التعليم مستهدفين بشكل مباشر، حيث تعرضوا لإصابات بدنية وللاختطاف والقتل والتعذيب والتهديد. ففي كانون الأول/ديسمبر 2015، عذبت علناً في الموصل معلمة حتى الموت لرفضها اتباع المنهج التعليمي الذي يفرضه تنظيم داعش. ونفذ تنظيم داعش منهجه التعليمي الخاص به في بعض المناطق الخاضعة لسيطرته، مما عرض الأطفال لأيديولوجيته المتطرفة المشبعة بالنزعة العسكرية، بما في ذلك التدريب العسكري واستخدام الأسلحة.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

67 - تم التحقق من استخدام عدد كبير من المدارس (79) لأغراض عسكرية فيما بين أوائل عام 2015 و عام 2017؛ ونُسب ما مجموعه 63 حادثاً من هذه الحوادث لتنظيم داعش و 10 حوادث لقوات الأمن العراقية، نسبت 7 منها للجيش العراقي و 3 للشرطة العراقية. ونسبت الحوادث الخمسة المتبقية إلى قوات الحشد الشعبي وحادثة واحدة إلى البشمركة.

68 - واستخدم تنظيم داعش المدارس كمستودعات أو مراكز للتدريب أو مواقع للاستجواب أو قواعد عسكرية لإطلاق الهجمات. واستخدم التنظيم أيضاً المدارس للشحن العقائدي، مما عرض الأطفال لخطر الهجمات المضادة الشديدة. واستخدمت أطراف أخرى المدارس بشكل أساسي كمراكز للفرز وقواعد عسكرية. فعلى سبيل المثال، تحققت الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2019 من استخدام مجموعة تابعة لقوات الحشد الشعبي لمدرسة ثانوية في محافظة صلاح الدين كقاعدة عسكرية، على إثر إخلالها من قبل تنظيم داعش.

الهجمات على المستشفيات

69 - تحققت الأمم المتحدة من 24 من الهجمات على المستشفيات، نفذت 9 منها في النصف الثاني من عام 2015، و 8 في عام 2016، و 3 في عام 2017، و 3 في عام 2018، وهجوم واحد في النصف الأول من عام 2019. ونُسب ما مجموعه 8 هجمات إلى تنظيم داعش، و 4 إلى قوات الأمن العراقية وحلفائها، وهجوم واحد إلى قوات الحشد الشعبي، و 11 إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ووقع أكبر عدد من الهجمات في محافظتي ديالى (9) ونيوى (5) تمثلت في استهداف موظفين طبيين (13) وإلحاق أضرار ناجمة عن تبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع (10).

70 - وفي آب/أغسطس 2015، تعرض مستشفى للأطفال في الأنبار لغارة جوية تجهل الجهة المنفذة لها، مما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالمرفق وأدى إلى مقتل 23 رضيعاً وتشويه 27 طفلاً آخر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أصيب مستشفى في محافظة صلاح الدين بأضرار من جراء إطلاق عدة صواريخ من موقع يسيطر عليه تنظيم داعش.

استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية

71 - تحققت الأمم المتحدة من استخدام تنظيم داعش لمستشفى واحد لأغراض عسكرية في نينوى في عام 2017 لاستهداف المدنيين الذين يحاولون الفرار من المنطقة.

هاء - الاختطاف

72 - تحققت الأمم المتحدة من اختطاف 86 طفلا (65 فتى و 14 فتاة و 7 أطفال مجهولي الجنس)، وقد اختطف 6 منهم في النصف الثاني من عام 2015، و 12 في عام 2016، و 32 في عام 2017، واثنان في عام 2018، و 34 في النصف الأول من عام 2019. واختطف تنظيم داعش 73 طفلا في المجموع (85 في المائة) (57 فتى و 9 فتيات و 7 أطفال مجهولي الجنس)، واختطف عناصر مسلحة مجهولة الهوية 13 طفلا (8 فتيان و 5 فتيات). واختطف أكثر من 70 في المائة من مجموع الأطفال (62 طفلا) في محافظة نينوى، تليها 7 في كل من محافظتي الأنبار وصلاح الدين. ووردت على الأمم المتحدة أيضا ادعاءات لم يتسن التحقق منها باختطاف 160 طفلا (27 فتى و 4 فتيات و 129 طفلا مجهولي الجنس). ويُقدر بأن عدد حالات الاختطاف التي تحققت منها الأمم المتحدة أقل بكثير من العدد الفعلي.

73 - واختطاف الأطفال من قبل تنظيم داعش يعزى لأسباب مختلفة، منها التجنيد والاستخدام والتدريب العسكري القسري، أو الحصول على فدية، أو استخدامه كوسيلة لمعاينة الأطفال أو أسرهم على محاولتهم الفرار من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. وفي شباط/فبراير 2017، اختطف تنظيم داعش أفراد أسرتين، تضم 32 طفلا، كانوا بصدد الفرار من منطقة يسيطر عليها التنظيم في محافظة الأنبار، ونقلوا إلى مكان مجهول من قبل أفراد من التنظيم. وبعد بضعة أيام، عثر على جثث سبعة من أولئك الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت دلائل موثوقة بأن عدد الأطفال المختطفين بغرض الفدية قد انخفض مع تنوع تنظيم داعش لمصادر تمويله. ولا يزال العديد من الأطفال المختطفين مفقودين.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

74 - يشكل التحقق من الحوادث التي تنطوي على منع وصول المساعدات الإنسانية خلال فترات النزاع المسلح الفعلي تحديا كبيرا بشكل خاص، ويجب افتراض وجود نقص كبير في الإبلاغ عن ذلك بسبب القيود اللوجستية. وعلى الرغم من أن حدة القيود المتصلة بالنزاع قد تراجعت في عام 2019، لا تزال القيود الإدارية المفروضة على العمليات الإنسانية قائمة. فكثيرا ما تتجاهل السلطات المحلية الإجراءات الوطنية المتبعة في الإذن بوصول المساعدات الإنسانية، فتطالب السلطات العسكرية والمدنية بالحصول على أذن إضافية محلية، مما يؤثر سلبا على إيصال المعونة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، وثقت الأمم المتحدة في العراق، في الفترة ما بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2019، أكثر من 250 حالة أبلغ فيها عن منع منظمات المعونة الإنسانية من الوصول، مما أثر تأثيرا مباشرا على أكثر من مليون مستفيد. وكانت الصعوبات الإدارية أكثر العوامل المسببة لتلك الحالات، تليها أعمال التدخل أو العنف أو التهديد التي تستهدف المنظمات الإنسانية، والقيود المفروضة على حصول السكان على الخدمات والمساعدة.

75 - وأدت الأعمال العدائية الفعلية بين عامي 2015 و 2017 إلى تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة بالنزاع إلى حد كبير، ولا سيما إلى محافظات الأنبار وكركوك وصلاح الدين ونيوى. وفي عدد من المدن، مثل الفلوجة وشرقات والحويجة والموصل، عانى السكان من القيود المفروضة على التنقل وعلى سبل الحصول على السلع الأساسية والخدمات المحدودة بشدة. ومن خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق إلا من سبعة حوادث تتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية، وقعت أربعة منها في عام 2016 وثلاثة في عام 2017. ونسبت أربعة من تلك الحوادث إلى تنظيم داعش، وحادثان إلى قوات الأمن العراقية، وواحد إلى جهة مجهولة الهوية. ووقعت ثلاثة حوادث في محافظة نينوى، وحادثان في محافظة صلاح الدين، وحادثان في محافظة ديالى. وأبلغ عن وقوع أربعة حوادث أخرى ولكن لم يتسن التحقق منها.

76 - وتعمدت أطراف النزاع حرمان الأطفال من سبل الحصول على المعونة الإنسانية، مما ترتبت عليه عواقب مأساوية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2015، أفيد، مع إطلاق الحكومة للعمليات من أجل استعادة مدينة الرمادي في الأنبار، بأن تنظيم داعش منع مئات الأسر من مغادرة المنطقة بحثا عن الأمان. وفي عام 2016، منع تنظيم داعش المدنيين المحاصرين في الفلوجة من مغادرة المدينة، بينما فرضت قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي المحاصرة للمدينة قيودا على دخول المساعدات.

77 - وعلق المدنيون في خضم النزاع دون أن يتمكنوا من الحصول على المعونة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات في عام 2016 إلى أن مئات الأطفال حوصروا مع أسرهم لأكثر من شهر في قرية في نينوى بين خطوط المواجهة بين تنظيم داعش وقوات الحشد الشعبي، دون أن تتاح لهم سبل الحصول على الخدمات. واستولى تنظيم داعش في نهاية المطاف على المنطقة وواصل فرض قيود على الحصول على الخدمات.

78 - وفرضت قوات الأمن العراقية والجهات الفاعلة المحلية قيودا، لا تزال سارية حتى اليوم، على التنقل أو على الحصول على الخدمات، فضلا عن عوائق إدارية أخرى، على المستفيدين من هذه الخدمات بسبب انتمائهم الفعلي أو المزعوم إلى تنظيم داعش. وأفيد بتنفيذ عمليات فرز للمدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، من جانب قوات الأمن العراقية والجماعات المنتسبة إليها لمنع الوصول إلى المناطق الآمنة والحصول على المساعدة. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بأن نحو 130 أسرة عربية سنية من القرى الواقعة شمال شرق سنجار كانت تم بالهروب من العمليات العسكرية قد منعت من تجاوز خطوط البشمركة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، منع 1 600 من المشردين داخليا من الأنبار من عبور جسر بين الأنبار وبغداد، واختطف بعضهم، حسبما أفادت التقارير، من قبل عناصر من قوات الحشد الشعبي. وفي كانون الثاني/يناير 2017، أدى الحصار المضروب على شرق الموصل إلى محاصرة حوالي 750 000 شخص علقوا تحت سيطرة تنظيم داعش. وأفيد باستهداف السكان وإطلاق الرصاص عليهم وهم يحاولون مغادرة المدينة أو الحصول على الأغذية وغير ذلك من الموارد. ولاحظت الأمم المتحدة أنه لا يمكن تحديد عدد الذين لقوا حتفهم، ومنهم الأطفال، من جراء الآثار الثانوية للعنف مثل الحرمان من الغذاء أو الماء أو الدواء⁽³⁾.

(3) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق/مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "تقرير عن حماية المدنيين في سياق عمليات نينوى واستعادة مدينة الموصل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2016 - تموز/يوليه 2017".

79 - وأفادت التقارير بأن الأسر التي تفتقر إلى شهادات الميلاد أو بطاقات الهوية لا يكون باستطاعتها الحصول على المساعدة العامة أو الخدمات الأساسية (أي التعليم والصحة). والافتقار إلى بطاقات الهوية يعرض الأطفال لخطر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، لأن قوات الأمن تفسر عدم حيازة المعني بالأمر لبطاقة الهوية برفض تسليمه التصريح الأمني بسبب ارتباطه السابق بتنظيم داعش.

80 - وفي عامي 2018 و 2019، كانت هناك مخيمات تستضيف أسرا وأقارب من المدنيين ممن لهم انتماء فعلي أو مزعوم لتنظيم داعش ما زالوا يعيشون في ظل الحرمان من المعونة الإنسانية إلى حد كبير. وليس هناك ما يبرر الحالة المتدهورة التي يواجهها آلاف الأشخاص العالقين في مخيمات مكتظة في العراق، ومعظمهم من النساء والأطفال. ولا تتاح لهؤلاء الأفراد سوى فرص محدودة للحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات القنصلية وغير ذلك من الحقوق والخدمات الأساسية. وقد تعرض العديد من الأطفال لانتهاكات جسيمة وكانوا شهودا على أعمال العنف الشديد، دون الحصول على أي دعم مناسب طبي ونفسي اجتماعي وغيره من أشكال الدعم لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم أو مع الاستفادة بدعم ضئيل في هذا المجال. ويشكل توفير وتمويل خدمات إعادة الإدماج الموضوعية حسب المقاس مع الأخذ بمصالح الطفل الفضلى كمبدأ توجيهي عنصرا أساسيا لمعالجة مسألة الأطفال الذين لهم انتساب فعلي أو مزعوم لتنظيم داعش.

خامسا - التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات المواجهة في ذلك

81 - ربطت الأمم المتحدة اتصالات مع أطراف النزاع في العراق بشأن التدابير الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. بيد أن هذه المساعي واجهت عراقيل كبيرة بسبب الأعمال العدائية الجارية، وعدم إمكانية الوصول، والقدرة المحدودة للمحاورين.

82 - وفيما بين منتصف عام 2015 و عام 2017، عززت الأمم المتحدة آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. وعقدت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ دورات تدريبية لأجل المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، مما عزز قدرات 900 من الأفراد العاملين في مجال حماية الطفل.

83 - وخلال عام 2016، شجعت الأمم المتحدة بانتظام على إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، تمشيا مع التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تشرين الأول/أكتوبر 2011 (انظر S/AC.51/2011/6) وآب/أغسطس 2016 (انظر S/AC.51/2016/2). وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أنشأ رئيس وزراء العراق آنذاك، حيدر العبادي، اللجنة المشتركة بين الوزارات مع وضع اختصاصاتها التي تركز، في جملة أمور، على إذكاء وعي أطراف النزاع وبناء قدراتهم في مجال حماية الطفل، وإجراء إصلاح قانوني، ودعم جمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ووضع ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على رأس اللجنة التي تتألف من ممثلين عن وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة التعليم، ووزارة الخارجية وكيانات أخرى، بما في ذلك هيئة الحشد الشعبي وأمانة مجلس الوزراء.

84 - غير أن اللجنة لم تعمل إلا بقدر محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتوقفت عن العمل بسبب التأخير في التعيينات الوزارية على إثر الانتخابات البرلمانية لعام 2018. واستأنفت اللجنة أنشطتها

في تموز/يوليه 2019. وتواصل الحوار مع الحكومة بشأن خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي. وفي نيسان/أبريل 2019، تواصلت الأمم المتحدة مع مستشار الأمن القومي في العراق، وهو المنسق المعني بخطة العمل، الذي أعرب عن التزامه بوضعها. وقد سجل تراجع كبير في حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي والقوات الحكومية.

85 - وفي عام 2017، قدمت الأمم المتحدة الدعم للحكومة في إجراء استعراض للتشريعات الوطنية لتحديد الثغرات وصياغة توصيات بهدف مواءمتها مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من أطر العمل. وسيشكل الاستعراض أساساً لقانون شامل بشأن حقوق الطفل يجرم تجنيد الأطفال. وعلى الرغم من حظر تجنيد من هم دون سن الثامنة عشرة في العراق منذ عام 2010، إلا أن تجنيد الأطفال لا يعتبر جريمة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، وضعت واعتمدت السياسة الوطنية لحماية الطفل في العراق في صيغتها النهائية، بمساهمة من الأمم المتحدة. وهي تركز على منع تجنيد واستخدام الأطفال وضمان تسريحهم.

86 - وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها القوات الدولية، أفاد التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش بأنه نفذ برنامجاً محكماً وموسعاً للامتثال للقانون الدولي الإنساني، واعتمد تدابير للتخفيف من الخسائر البشرية المسجلة في صفوف المدنيين، بسبل منها إجراء عمليات التقييم والتحقيق فيما يتعلق بالخسائر البشرية المبلغ عنها.

87 - واعتباراً من عام 2017، وفرت الأمم المتحدة برامج لإعادة إدماج 517 طفلاً كان بعضهم مرتبطاً بتنظيم داعش، في محافظات دهوك وأربيل وكربلاء والنجف ونيوى وذي قار والقادسية. وفي مناطق أخرى، عقدت الأمم المتحدة حلقات عمل بشأن إعادة الإدماج والتماسك الاجتماعي لأجل الموظفين القيمين على الاحتجاز، والقادة الأهليين والعشائريين والدينيين، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام لعكس التصورات والمواقف السلبية تجاه الأطفال العائدين ذوي الروابط الفعلية أو المفترضة مع تنظيم داعش.

88 - وتواصلت الأمم المتحدة مع الحكومة بشأن التدابير غير القضائية، بما في ذلك إعادة الإدماج، بوصفها بدائل للمحاكمة والاحتجاز. واعتباراً من عام 2016، أتاحت الحكومة للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى مرافق احتجاز الأحداث لدعم الأطفال المحتجزين. وفي عام 2018، شارك 60 فتى تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً، يوجدون قيد الاحتجاز بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بتنظيم داعش، في حلقات عمل لبناء قدرتهم على التصدي لمساعي إعادة تجنيدهم. وأتاحت الأمم المتحدة لهم أيضاً التمثيل القانوني قبل محاكمتهم وأثناءها وبعدها.

89 - وفيما بين عام 2016 ومنتصف عام 2019، تلقى أكثر من 350 000 طفل رسائل تنقيفية عن مخاطر المتفجرات، وقامت الأمم المتحدة بإصلاح ما مجموعه 1 207 مدارس وإعدادها للعمل.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

90 - أعبر عن إدانتني الشديدة للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع الأطراف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما الانتهاكات البغيضة وأعمال العنف الشديد المرتكبة على يد تنظيم داعش، والتي قد ترقى إلى درجة انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار قدرة تنظيم داعش على استهداف المدنيين بهجماته، بمن فيهم الأطفال.

- 91 - ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. وأدعو جميع الأطراف إلى وضع حد لقتل وتشويه الأطفال، واحترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، والكف عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، ووقف الهجمات والتهديدات ضد الأفراد المشمولين بالحماية، ووضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال.
- 92 - وأدعو الحكومة إلى الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وكفالة حماية المدنيين. وأحث الحكومة على ضمان إدراج تدابير حماية الأطفال في قواعد الاشتباك الخاصة بجميع قوات الأمن، بما في ذلك الجماعات المسلحة المنتسبة إلى الحكومة.
- 93 - ويساورني القلق إزاء تأثير الأطفال بتلوث أراضي العراق بالمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وبالأخطار المرتبطة بمراقب تخزين الأسلحة.
- 94 - وأثني على الحكومة لوضعها السياسة الوطنية لحماية الطفل في صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر 2017، وأدعو إلى تنفيذها. وأشجع الحكومة على اعتماد قانون شامل بشأن حقوق الطفل يجرم تجنيد أي شخص دون سن الثامنة عشرة.
- 95 - وأشجع الحكومة على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة لوضع واعتماد وتنفيذ خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي، فضلا عن تسريح أي أطفال مرتبطين بهذه القوات، وضمان إعادة إدماجهم، بالتعاون مع الشركاء المعنيين بحماية الطفل، وإشراك جماعات الحشد العشائري والقادة الدينيين في هذا الصدد. وأشجع أيضا الحكومة على التعاون مع الأمم المتحدة لكفالة إعادة إدماج جميع الأطفال الآخرين المرتبطين بأطراف النزاع.
- 96 - وأدعو وزارة الدفاع إلى وضع وإنفاذ إجراءات للتحقق من العمر من أجل التجنيد من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة التابعة للحكومة.
- 97 - وأحث الحكومة على كفالة اتخاذ تدابير قوية لمساءلة الجناة، بما في ذلك إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في الانتهاكات المزعومة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وينبغي للحكومة أيضا استبعاد من تثبت إدانتهم من أي قوات أمن حكومية.
- 98 - وينبغي أن تمتثل الدول الأعضاء في جميع التدابير التي تتخذها من أجل حماية الأطفال ومحاکمتهم وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والمعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أيضا أن توضع قرارات الجمعية العامة في الاعتبار. وينبغي معاملة الأطفال كضحايا، ويجب أن تحدد معاملتهم مع إيلاء مصالحهم الفضلى الاعتبار الأول.
- 99 - وعندما يشتهب في أن الأطفال ارتكبوا أفعالا إجرامية، يجب التقييد بالإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك افتراض البراءة والحق في الاستئناف، مع إيلاء الاعتبار المناسب للسن ونوع الجنس. وينبغي التقييد في أي محاكمة للأطفال بمعايير قضاء الأحداث المعترف بها دوليا. وينبغي، عند الاقتضاء، إعادة هؤلاء الأطفال إلى البلد الذي يحملون جنسيته لأجل إجراء

الدعاوى القضائية. ولا ينبغي احتجاز الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. وينبغي إعطاء الأولوية لبدائل عن الاحتجاز. وأدعو الدول الأعضاء إلى إنفاذ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

100 - وعلاوة على ذلك، أدعو إلى إعادة جميع الأطفال إلى أوطانهم على الفور وإلى وضع برامج متخصصة لحماية الأطفال لضمان إعادة إدماجهم بالكامل. وأحث جميع الدول المعنية على أن تضع بصورة جماعية حلولاً لهؤلاء الأطفال الذين يحدق تهديد جسيم بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتمشيا مع مبدأ مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول، ينبغي اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأطفال على أساس فردي، بما في ذلك فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة الأسرة، بحيث ينبغي إعادة الأطفال إلى أوطانهم مع أشقائهم ومقدمي الرعاية الرئيسيين لهم.

101 - وأحث الحكومة على تعزيز برامج إعادة إدماج الأطفال، بما في ذلك البرامج التعليمية والصحية وبرامج الصحة العقلية والبرامج النفسية الاجتماعية، ولا سيما الخدمات المتخصصة والمراعية للاعتبارات الجنسانية الموجهة لضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم من ينتمي منهم إلى الأقليات الإثنية والدينية.

102 - وأدعو الحكومة إلى كفالة استفادة جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم أو انتمائهم المفترض، من المساعدة الإنسانية دون تمييز ووفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. وينبغي أن تتاح للأطفال المحتجزين الاستفادة على وجه السرعة من رعاية وحماية فرديتين محددتين، بما في ذلك الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية والاستفادة من الحقوق والخدمات الأساسية، بما في ذلك المحاكمة وفقاً للأصول القانونية. وأدعو الحكومة إلى إصدار شهادات الميلاد وبطاقات الهوية، لإتاحة حصول الأطفال على المساعدة العامة والخدمات الأساسية.

103 - وأرحب بالعملية الإدارية الخاصة التي باشرتها الحكومة لقياد الأطفال المولودين إثر الاغتصاب، وأشجع على تعميمها على الصعيد الوطني.

104 - وأدعو الحكومة إلى ضمان تطبيق المعايير الدولية لقضاء الأحداث في إقامة العدل.

105 - وأشجع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل على مواصلة تعاونها مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ.

106 - وأدعو الجهات المانحة إلى مضاعفة جهودها لتقديم دعم مالي إضافي، ولا سيما لأجل برامج إعادة إدماج الأطفال، ومواصلة دعم توفير سبل إزالة التلوث بالذخيرة وإدارتها.